

2016

الجدول الزمني الجديد للدراسة و التصويت على مشروع قانون المالية و مشروع قانون المالية المعدل و مشروع قانون التصفية؛ تقليص عدد أصناف الحسابات المرصدة لأموال خصوصية و اعتماد القواعد الجديدة المؤطرة لإحداثها و استعمالها؛ إدراج القواعد الجديدة لإحداث و استعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛ إرفاق مشروع قانون المالية بتقارير جديدة تتعلق بالمذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار و المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة؛ إحداث الفصل الجديد المتعلق بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية؛ إرفاق قانون التصفية بالتقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية؛ منع منح ترخيصات بالتزام مقدما بالنسبة لنفقات التسيير من الميزانية العامة؛ منع إدراج نفقات التسيير بميزانية الاستثمار؛ المقتضيات المتعلقة بالمناصب المالية؛ التقديم الجديد لجدول التوازن و القاعدة الجديدة لتأطير المديونية.

2017

تطبيق محدودية اعتمادات الموظفين المفتوحة بموجب قانون المالية

2018

الهيكل الميزانياتية الجديدة للميزانية العامة و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية. المحاسبة العامة ؛ إيداع مشاريع نجاعة الأداء باللجان البرلمانية المعنية رفقة مشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية.

2019

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات

2020

إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الإحتياط الإجتماعي و التقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين؛ محاسبة تحليل التكاليف؛ التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون و صدقيتها من طرف المجلس الأعلى للحسابات؛ إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية بالتقرير السنوي حول نجاعة الأداء و تقرير افتتاح نجاعة الأداء .